

باللفظ وموازنة الشيء بالشيء (. . .) والاعتماد على الجدل (. . .) وكل ذلك يتعلق بالمغالطة والتدافع وإسكات الخصم بما اتفق⁽⁷⁾.

المكلاطي، إذن، لا خيار له في أن يستعمل آليات المقايسة للضرورة الفكرية والإنسانية واللغوية، ومع هذا، فإنه كان يرفض قياس الشبه والاستقراء ولا يقبل بالقياس الشمولي البرهاني بديلاً. إن المكلاطي من قبيل بعض فلاسفة الإسلام وفقهائهم الذين كانوا يتبنون هذا الاتجاه. فلنأت الآن ببعض الأدلة على استعماله للمقايسة بالرغم منه ولنردف ذلك بدفعه لقياس الشبه والاستقراء.

لقد قال عند الحديث عن الجوهر في الفلسفة وفي علم الكلام: «إنهم أرادوا أن نسبة هذه المقولة . . . وهو المشار إليه إلى سائر المقولات الأخرى نسبة هذه الحجاره إلى سائر ما يقتنيه الإنسان»⁽⁸⁾. فقد ذكر هنا أطراف التناسب: الجوهر: المقولات: : الحجاره: ما يقتنيه الإنسان. وشتان ما بين هذه الأطراف الأربعة، ولكن المقايسة استطاعت أن تجمع بين هذه الأشياء المختلفة الأجناس. وقد عبر عن هذا التناسب بلفظ المقايسة في موضع آخر عند الحديث عن الموجود بذاته والموجود بالعرض. والموجود بالذات لا يوصف بالوجود على الإطلاق، ولكنه قد يوصف به «بل إنما يقال ذلك عند مقايسة الموجودات بعضها إلى بعض وعندما يضاف بعضها إلى بعض أي إضافة كانت أو أي نسبة كانت»⁽⁹⁾؛ ومع ذلك، فإن شرط هذه الآلية هي النسبة القائمة على المماثلة بين الأطراف والمشابهة بينهما. وتحقق المماثلة والمشابهة بطرق شتى؛ منها الاشتراك في الجوهر وفي الجنس وفي النوع وفي الأشكال وفي الصفات. . . وكل ذلك ضمن الجنس الواحد.

انطلاقاً من مبدأ أرسطو القائل ببقاء الأجناس العليا وبعدم تداخل بعضها في بعض، واعتماداً على أن قياس التمثيل يقوم على الظن وليس على القطع، فإنه كان يرفض قياس الشبه؛ ففي معرض قياسه ذبول الشمس على ذبول الحيوان ينتهض ويقول: «لا نسلم لهم أن السماء حيوان»⁽¹⁰⁾، وفي سياق كلامه عن الأعراض وقياسها على الحركة والسكون نجد له تعابير دالة على ما نحن بصددده. يقول: «ومن قاس سائر الأعراض على الحركة والسكون وقال كما لا يجوز الخلو عن الحركة والسكون

(7) أحمد أمين، ضحى الإسلام، (ج: 3، ص 19)، مصر، 1962.

(8) المكلاطي، ما ذكر، ص 32.

(9) ما ذكر، ص 16.

(10) ما ذكر، ص 110.